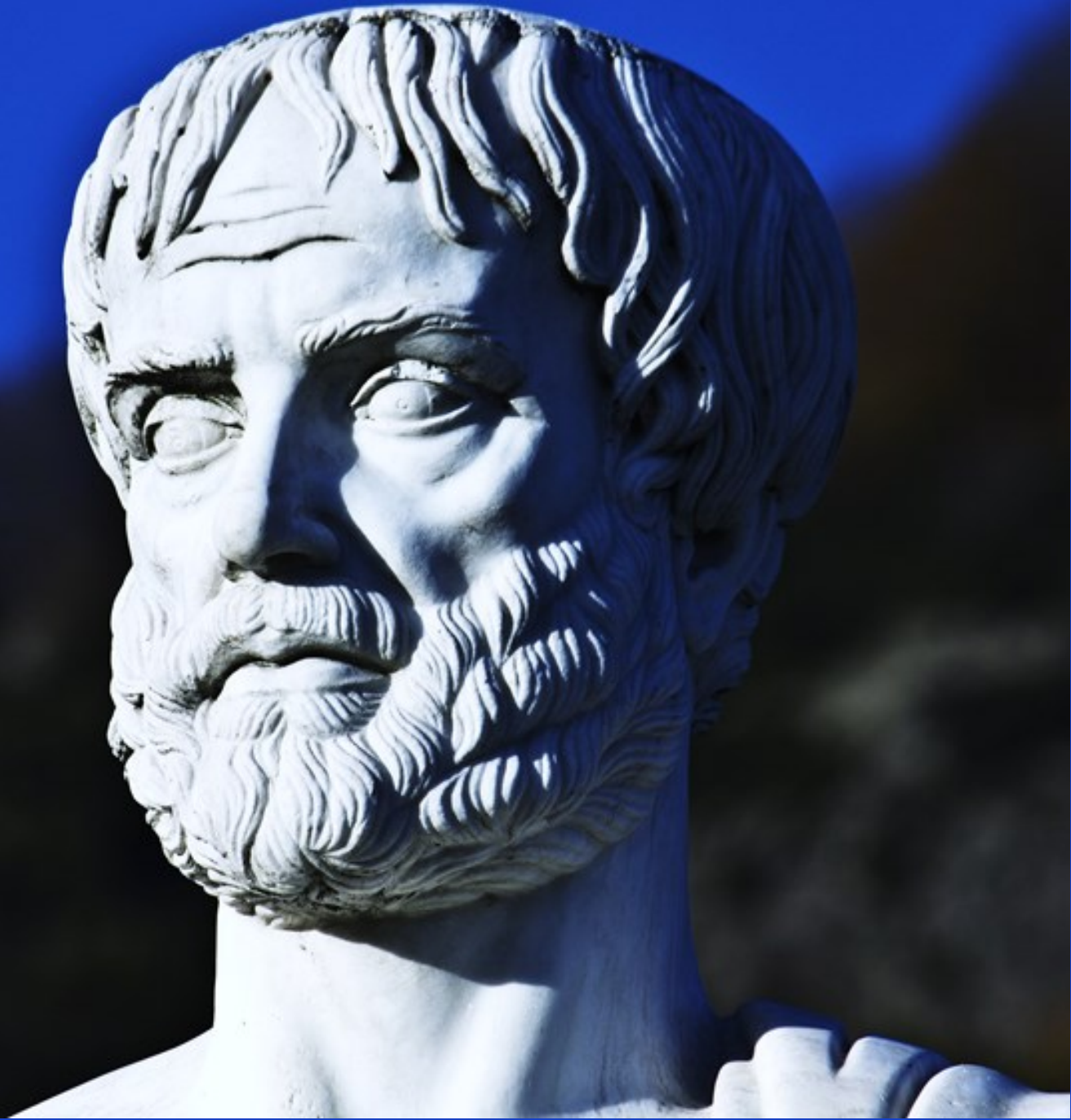


قرطاج بين الأوليغارشية،  
الديمقراطية الذكية، وأفضل

دستور في العالم القديم

بقلم كريم مختار، 2021



في كتابه السياسة، تحدث المفكر والفيلسوف أرسطو (322-384) عن دستور قرطاج بل ومجده معتبرا إياه أذكي دستور من حيث احتوائه لكل ما يمكن احتوائه من أفكار وآليات سياسية تحمي دولة قرطاج وشعبها المتعدد. ركز أرسطو خلال عمله ذلك على الفروق بين دستور قرطاج، أول جمهورية على سطح البسيطة وصاحبة أول دستور حقيقي، ونظيره اليوناني، الذي نعتقد أنه نشأ كاقْتباس من دستور قرطاج. ذهب أرسطو إلى القول في كتابه أن أثينا كانت تفصل كليا بين الديمقراطية من جهة، والأوليغارشية الأرستقراطية من جهة أخرى في حين اعتمدت قرطاج نظاما دستوريا متحركا بحيث يفصل أحيانا بين الديمقراطية والأوليغارشية ويمزج بينهما أحيانا أخرى. جادل أرسطو أيضا بأن قرطاج هي "طبقة أرستقراطية حكيمية وديمقراطية".

أذهب أنا إلى أبعد من ذلك وأقول أن ما لم يفهمه أرسطو عندما تحدث عن "أرستقراطية حكيمية وديمقراطية" هو أن أمران هاما فهما سقراط، وربما أفلاطون وغيره من عاشروا سقراط، أفضل منه.

**أولا،** على عكس حكام أثينا، فإن حكام قرطاج كانوا يعملون في السياسة دون أي مقابل مادي وذلك لأن القرطاجيين كانوا يدركون تمام الإدراك خطورة إمكانية إقحام المال السياسي في معادلة الحوكمة والتنظيم والإدارة، وكانوا يلمون خير إمام بالطبيعة البشرية وبشكل أفضل من الأثينيين. وهذا ليس بالأمر الغريب من حضارة بنيت على التجارة الدولية والتعددية العرقية والإثنية على عكس كل الحضارات الأخرى في ذلك الزمان. وبالتالي، فإن ذلك القانون، أو المبدأ، أدى إلى أن معظم من يتقلد الحكم لم

تكن نية ربح المال والثروة من عمله السياسي، وطبعا فإن هؤلاء في معظمهم هم المواطنون الذين جمعوا مالا كافيا لتأمين حياتهم وحياة أسرهم. ليسوا أثرياء بالضرورة على عكس الراجح من روما فيما بعد (كأداة لبث التفرقة في المجتمع الشمال إفريقي قصد تقسيمه قبل احتلاله - لن أتحدث في هذا الأمر خلال هذا المقال)، وبالتالي فإن المسألة لا يمكننا النظر إليها من زاوية سطحية أحادية البعد على أنها "عائلات حاكمة أرستقراطية" تحاول الإبقاء على الحكم فيما بينها. ومن الأدلة القاطعة على ذلك هو أن حكام قرطاج لم يكونوا دائما على نفس الشاكلة ولم يذكر لنا التاريخ مرة واحدة أية حادثة تتعلق بتبجيل شوفيت ما (أو سبط) على آخر، أو عضو في مجلس الشيوخ على عضو آخر، بسبب إسمه العائلي أو نسبه أو دينه أو لهجته أو لونه أو غيرها.

**ثانياً،** إن قرطاج لم تكن تعتمد نفس ديمقراطية أثينا. إن ديمقراطية أثينا هي نسخة سيئة أو مشوهة من ديمقراطية قرطاج الأصلية. إن "ديمقراطية قرطاج" كما سأطلق عليها خلال هذا المقال، أو "الديمقراطية الذكية" كما يطلق عليها بعض الأكاديميين، أو "ديمقراطية سقراط" كما يذهب آخرون لتسميتها، هي ديمقراطية تضع شروطا عقلية للراغبين في الترشح للمناصب قبل ترشحهم إلى تلك المناصب وذلك بالإضافة طبعا لكونهم كن يتقاضون أية أجور أو ثروات أو معاملات خاصة خلال تقلدهم لتلك المناصب. مثلا، لكي تكون مكلفا بشؤون المعمار فعليك أن تكون رجل معمار كفاء يشهد لك زملائك في ذلك المجال بذلك أو تشهد لك أعمالك وهندستك بذلك قبل أن ترشح، وإن أردت أن ترشح لمنصب إداريا ما، فعليك أن تكون إداريا ناجحا قبل أن ترشح، وإن أردت قيادة جزء من العسكر

فعليك أن تكون عسكريا، وإن أردت تقلد إدارة صناعة السفن فعليك أن تكون ابن ذلك المجال ويشهد لك زملائك في ذلك بالنجاح، وهكذا... على عكس الأثينيين الذين كانوا ينتخبون قاداتهم حسب أسمائهم وأشكالهم وطريقة خطابهم والأموال التي يضحونها في حملاتهم الانتخابية. الأثينيون كانوا ينتخبون بأسلوب تغلب عليه العاطفة والأموال، عاطفة الشعب التي يتلاعب بها الحكام قصد بلوغ الحكم، وأموال الأثرياء الذين يكونون لوبياتهم عبر الدعاية والبروباغندا لوضع الحكام الذين يناسبونهم ويتماشون مع مصالحهم... أو "طراطير" لو شئت.

إن ديمقراطية أثينا، ومن بعدها روما، تملآن العالم دكتاتوريات منمقة مقننة باتفاق الأغلبية، وطراطير، في حين أن ديمقراطية قرطاج كانت تملأ العالم قادة مصلحون جامعون. ديمقراطية قرطاج كانت، ولا تزال، فكرة خطيرة جدا. مات بسببها سقراط وغيره في التاريخ القديم وغيره في التاريخ المعاصر.

تجد بالأسفل ترجمة الصفحات b24-1273b251272 من كتاب  
السياسة .

[b24-1273b251272] كان القرطاجيين يملكون آليات حكومية تنظيمية ممتازة، تختلف حكومتهم عن أية دولة أخرى في العديد من النواحي، على الرغم من أنها في الكثير من الأمور تشبه حكومتي اسبرطة وكريت إلى حد بعيد. في الواقع، قرطاج، اسبرطة، وكريت يشبهون بعضهم البعض ويختلفون عن غيرهم.

عمل مؤسسات الدولة القرطاجية ممتاز. يظهر تفوق دستورهم من خلال

حقيقة واضحة تمثل في أن عامة الناس بقوا مخلصين ومحترمين له. لم يتمرد المواطنين القرطاجيين أي تمرد يستحق الذكر ولم يكونوا أبداً تحت حكم طاغية .

يشبه دستور قرطاج الدستور الإسبارطي في عدد من النقاط، نجد منها مثلاً: هيكله الحوكمة ومجلس المائة وأربعة، ولكن دستور قرطاج أكثر تطوراً من نظيره الإسبرطي، فمثلاً، في حين أن الأيفور عند الإسبرطيين هم أي أشخاص يتم انتخابهم دون التثبيت من جدارتهم للقيام بدور ما، فإن قضاة القرطاجيين يتم انتخابهم على أساس الجدارة ويتم التثبيت من ذلك - وهذا طبعا شكل متطور من أشكال التنظيم السياسي. لديهم أيضا أسباطهم ومجلس حكماءهم أو مجلس الشيوخ الذي يتوافق مع ملوك وشيوخ اسبرطة. لكن هنا أيضا يتفوق القرطاجيون حيث أن حكامهم، على عكس الإسبرطيين، ليسوا دائماً من نفس العائلة، ولا لعائلة دون تاريخ، ولكن يتم الإختيار بعناية للتأكد من القدرة على العمل والإضافة في صلب الدولة، كذلك لا يتم تعيين الحكام حسب الأقدمية بل حسب الإنجاز - وهذا أفضل بكثير. يتمتع هؤلاء الحكام بقوة كبيرة وطاقة كبيرة، وبالتالي، لو كان هؤلاء حكما ضعفاء، فإنهم يتسببون في قدر كبير من الضرر، وقد تسببوا بالفعل في ضرر اسبرطة.

تنطبق معظم العيوب أو الانحرافات عن الدولة المثالية، والتي من أجلها انبثق الدستور القرطاجي، على جميع أشكال الحكومات التي ذكرناها. لكن فيما يتعلق بالانحرافات عن الأرستقراطية والحكومة الدستورية، يميل البعض أكثر إلى الديمقراطية والبعض الآخر إلى الأوليغارشية. يجوز

للأسباط والشيخوخ، في حالة إجماعهم، أن يقرروا ما إذا كانوا سيطرحون أمرًا على الناس أم لا، ولكن عندما لا يتم الإجماع على إتفاق ما، عندها يقرر الشعب والعموم في تلك الأمور أيضًا. وكل ما يقدمه الأسباط والشيخوخ أمام الشعب لا يتم الإصغاء إليه وقبوله فقط من طرف الشعب، بل هم من يقررون ويقبلون أو يرفضون أيضًا، ويمكن لأي شخص أن يعارض ذلك الشأن بكل حرية، وهذا غير مسموح به في اسبرطة وكريت. إن مجلس قضاة الصلح المكون من خمسة قضاة تكون تحت إشرافهم العديد من الأمور المهمة، هو من يعمل على تعيين أعضاء المجلس الأعلى للمائة، ويتحتم عليهم أن يشغلوا مناصب أطول من القضاة الآخرين (لأنهم في الواقع حكام قبل وبعد توليهم مناصبهم) - هذه سمات حكم الأقلية، كونهم بدون راتب ولم يتم انتخابهم بالقرعة، وأي نقاط مماثلة، مثل ممارسة محاكمة جميع الدعاوى من قبل القضاة، وليس بعضها من قبل فئة واحدة من القضاة أو المحلفين والبعض من قبل فئة أخرى، كما هو الشأن في اسبرطة، وهذه سمة من سمات الأرستقراطية.

يتعد الدستور القرطاجي عن الأرستقراطية ويميل إلى الأوليغارشية، خاصة في النقاط التي يكون فيها الرأي العام إلى جانبهم. بالنسبة للمواطنين بشكل عام، يعتقدون أنه يجب اختيار القضاة ليس فقط لمزاياهم، ولكن من أجل ثروتهم: يقولون إن الرجل الفقير لا يستطيع أن يحكم جيدًا - ليس لديه وقت الفراغ. إذا كان، إذن، انتخاب القضاة لثروتهم سمة من سمات الأوليغارشية، والانتخاب لجدارة الأرستقراطية، سيكون هناك شكل ثالث يتم بموجبه فهم دستور قرطاج؛ فالقرطاجيين يختارون قضاتهم، ولا سيما أعلاهم مناصب - كأسباطهم وجزالاتهم - بعين

تجمع بين جدارتهم بالإدارة والحكم من جهة، وثروتهم من جهة أخرى.

لكن يجب أن نعترف بأن المشرع، في خروجه عن الأرستقراطية، قد ارتكب خطأً. فمن الضروري أن يتوفر لهؤلاء، مهما كانت مناصبهم، شيء من وقت الفراغ والمتعة. حتى لو كان لا بد من مراعاة ميزانية الدولة، من أجل تأمين مثل هذا الأمر، فمن المؤكد أنه أمر سيئ (أي عند القرطاجيين) أن تشتري أعظم الأثاث والمكاتب كمكاتب الملوك والجنرالات. يرى القرطاجيون أن القانون الذي يسمح بمثل هذه الممارسات والانتهاكات يجعل الثروة والبذخ أكثر أهمية من الفضيلة، وبالتالي تصبح الدولة بأكملها جشعة.

فعندما يرى رؤساء الدولة شيئاً مشرفاً، فمن المؤكد أن يجذو المواطنون الآخرون حذوهم؛ وحيثما لم تكن الفضيلة في المقام الأول فلا يمكن ترسيخ نبلهم بشكل كامل وجيد. أولئك الذين كانوا يشترون مناصبهم وجاههم، تنتظر منهم حتماً أن يكونوا معتادين على دفع أموال الدولة والشعب لأنفسهم، ومن النادر جداً أن نجد رجلاً صادقاً وفقيراً يرغب في تحقيق مكاسب مادية بطرق غير شرعية، ولكن من السذاجة أن نتصور أن الرجل الذي تعود على الربح السهل والإنفاق الكثير ورغد العيش لن يفعل ذلك. لذلك يجب أن يحكم من هو أفضل وأجدر بالحكم حتى إذا كان المشرع لا يهتم بالأخلاق والمثل وحماية الخير من الفقر، فعليه على أي حال أن يؤمن لهم أوقات فراغ عندما يكونون في المنصب. يبدو أيضاً أنه من المبادئ السيئة أن يتولى نفس الشخص العديد من المكاتب، وهي ممارسة مفضلة لدى القرطاجيين، لأن عملاً واحداً من الأفضل أن يقوم به رجل

حكومة القرطاجيين هي حكومة قليل عدد أعضائها، لكن القرطاجيين نجحوا في الهروب من شرور الأوليغارشية عن طريق إثراء الشعب من خلال إرسالهم إلى مختلف أراضي قرطاج الممتدة الشاسعة. هذا هو الدواء الشافي لهم والوسيلة التي يوفرون بها الاستقرار للدولة. ربما كانوا محظوظون يعيشون في أمن وورغد، لكن يجب أن يكون المشرع قادرًا على مواجهة التمرد والثورات إن حدثت دون الثقة في الحظ. كما هي الأمور، إذا حدثت أي مصيبة، وتمرد الجزء الأكبر من الرعايا، فلن تكون هناك طريقة لاستعادة السلام بالطرق القانونية.

كان هذا مقتطفًا من كلام أرسطو بخصوص قرطاج ودستورها وعقلية شعبها وحكامها في ذلك الزمان. والملاحظ هنا هو أن الكثير من خاصيات ذاك الشعب القديم تشبه إلى حد بعيد خاصيات شعب تونس اليوم. كما تجدر الإشارة أيضا إلى أن دستور قرطاج القديم كان يعتبر نموذجا أوليا لما أطلق عليه الإغريق والرومان القدماء "دستورًا مختلطًا" أو كما أطلق عليه "دستورا ديناميكيا ذكيا" ليس جامدا متصلبا كجل الدساتير الأخرى حتى يومنا هذا، يتحرك حسب تغيرات الشأن السياسي وتقلبات الأوضاع، يحترم مبادئ الديمقراطية الذكية، وفي الآن نفسه يؤمن حرية الشعب ويحمي تعدديته، ويحميه من شرور حكامه أو تسلطهم.